دماء المقاومة

كريم الموسوي

قد يظن البعض للوهلة الاولى، ان عنوانا عاطفيا اشبه بشعار حزبي هو جزء من مخطط تعبوي يدعم ثقافة العنف التي شاءت الاقدار ان تكون جزءا من همومنا اليومية، بدءا من إولى الشعارات التي هجنت ثقافتنا منذ ما يزيد على نصف قرن، أي بعد صعود الفئات العسكرية والحزبية إلى سدة الحكم بسقوط العهد الملكي وتدشين العهد الجمهوري ، ذلك العهد الذي ، شئنا ام ابينا، دشنا ساعاته الاولى بالحبال وسحل الجثث والتمثيل بها في شوارع بغداد، سواء احدث هذا بارادة المعنيين ام بغير ارادتهم، مروراً بـ (ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة) حتى (أحنة مشينة للحرب) والرقص على اكتاف الموت، وما إلى ذلك من عمليات منتظمة لترسيخ الدموية واشاعة صور الموت قولاً وفعلاً.

وقد يظن البعض الاخر أنني اهلل للدماء التي تنزفها الجماعات الارهابية المسلحة باسم (المقاومة) ، ذلك ان خلط الاوراق الذي يشوش رؤية البعض لا يستطيع اخفاء الحقائق ، وقد اتضحت للعيان مخططات الجماعات الارهابية ودوافعها واهدافها، كما ظهرت للسطح جذورها ومرجعياتها، وحتى من يحمل شعورا فطريا بمبدأ (مقاومة المحتل) بغض النظر عن الملابسات الأخرى، لا يتشرف بالانضمام إلى تلك الجماعات بسبب ما ابدته من سلوك عدواني مليء بالبشاعات التي تشوه صورة الإسلام وتكشف العدائية المسبقة تجاه المواطن العراقي والادلة على ذلك أكثر مما تحصى أو تعد.

لا اظن أن عراقيا شريفا، عربيا كان ام كرديا، ام تركمانيا ام غيرذلك ، سنيا ام شيعيا، صابئيا ام مسيحيا أو حتى يهوديا، لا يحلم ببناء دولة مستقلة ذات سيادة، ولا يتمنى مغادرة قوات التحالف وتحقيق الاستقرار لبلده، وهو ما يدور في ذهن الغالبية العظمى من ابناء شعبنا، غير ان العقل يأبى اراقة قطرة دم واحدة من اجل امر يمكن تحققه بالتخطيط والعمل السياسي وبناء الاسس الحقيقية التي تسقط مبررات الوجود الاجنبي وتحول دون اعادة انتاج الدكتاتورية ، لان المقاومة على الطريقة المسلحة التي تمارسها الجماعات الارهابية قلبت موازين المعادلة لكونها مارست دور (المحتل) الذي يستهدف مقدرات البلد ويهدد امن المواطن وحريته، وبذلك تحولت قوات التحالف (متعددة الجنسية) من حالة السلم وتأمين بناء البلد سياسيا واقتصاديا إلى حالة الاستنفار وملاحقة مثيري الشغب والعنف.

اما الغالبية العظمى من الشعب العراقي فقد وجدت نفسها تلعب دور المقاومة الحقيقية برفضها مظاهر العنف وعدم التعاطف معها من جهة، ولكونها المستهدفة من العمليات الارهابية التي ينفذها (المحتل) الجديد باسم المقاومة من جهة اخرى.

لذلك، فان الدماء الزكية التي تهدر من ابناء شعبنا في العمليات التي تستهدف المواطنين العاديين من الاطفال والنساء والشيوخ ، أو تلك التي تستهدف السياسيين أو المسؤولين والاساتذة والاعلاميين ، والتي تستهدف رجال الشرطة، والامن والحرس الوطني، اقول: ان تلك الدماء هي دماء المقاومة الشريفة ضد قوى الظلامية والاستبداد والقهر، اما اعداء الحرية ممن فرخهم مشروع الارهاب الدولي أو ممن فقدوا (لعقة الكلب) في موائد الدكتاتورية من ايتام النظام الفاشي المنهار أو غيرهم من دعاة (المقاومة . الارهاب) فلدمائهم النتنة العار ولا يمكن للحقائق ان تتخفى مهما اختلطت الاوراق.

الاعمار السياسي أيضاً

مكي محمد ردام

يحظى موضوع اعادة الاعمار في العراق باهتمام بالغ من الاوساط الرسمية " سياسية واقتصادية" وكذلك الاوساط الشعبية التي تتطلع بحسرة وتفاعل لهذا الموضوع الذي عرض من قبل اعلام مراكز القوى التي تبنت تغيير النظام في العراق ، وتوسعت فيه لدرجة ان اصبح التعمير والبناء واعادة البدء فيهما محورا ارتكازيا لواقع وتوجهات الاقتصاد العراقي فيهما الاصلاح والقضاء على البطالة، والاستثمار ورفع معدل التشغيل والعمالة. ولكون ما يجري في العراق يعد شاملا وجذريا في طبيعة النظام (الاقتصادي الاجتماعي ، السياسي) وحيث ان تفاعل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل الاركان الاساسية في تحديد طبيعة نظام ما بوصفه اما نظاما شمولياً أو ليبرالياً أو نظاماً يحمل سمات معينة، فقد جرى تقويض مؤسسات النظام السياسي القديمة وتعرضت هياكل الاقتصاد العراقي إلى ضربات مؤثرة كبيرة وتوقف عدد من مفاصله المهمة، وانعكس التغير الكبير في هذين الركنين الاساسيين، الاقتصادي والسياسي، على الواقع الاجتماعي بسرعة كبيرة غير متوقعة، تم رصدها بسرعة لكونها تحولت إلى ظاهرة عبرت عن نفسها في حدة الاهتزاز الاجتماعي إلى انفلات امني، اتخذ شكله الاولي عبر الهجوم على مؤسسات الدولة الاقتصادية والمادية ، اعقبته اعمال السرقة والاستيلاء الفردية والجماعية للممتلكات العامة والخاصة.

وكان تردد قوات التحالف في أيام انهيار النظام في التفاعل مع القوى السياسية الرئيسية في الخارج والداخل، والتحدث من قبل بعض هذه القوى بنصف الجمل السياسية، قد ادى إلى لون رمادي في الواقع السياسي الحالي، عكس الصورة المرسومة لمستقبل العراق قبل التغيير، وكان مسؤولو الادارة المدنية الموزعون بانتظام في محافظات العراق واقاليمه اشد غموضاً بتناول وتحليل الترجمات السياسية،ويقابله وضوح وشفافية فيما يتعلق بتلبية المطالب المادية وتحقيق بعض المفردات كالترميم السريع للمدارس والدوائر وعدد كبير من مرتكزات قطاع الخدمات البلدية والصحة والتعليم، وهو اسلوب مكشوف اتبع في العراق على طريقة الاستعمار في بداية القرن الماضي.

والحقيقة الأخرى اللافتة للنظر ان تلتقط الادارة المدنية للائتلاف افراداً من خفيفي الوزن السياسي او الاجتماعي او العشائري وتقيم معهم علاقة وثيقة معلنة لتقوم في مرحلة تالية بتقديم الدعم المادي، تحت واجهة دعم مؤسسات المجتمع المدني، في وقت تجنبت فيه التعامل والتباحث مع شخصيات سياسية واجتماعية عرفت بنضالها ابان زمن النظام السابق دون شائبة او شك.

وهذا ينطبق ايضا على الاحزاب والقوى السياسية الفاعلة، حين واجهت صعوبة كبيرة باطلاعها على قرارات وقوانين وانظمة معدة وجاهزة دون مناقشة سابقة او علم مسبق، ولما كان هذا يحدث اثناء وبعد سقوط النظام الشمولي وامام اعين العراقيين فانه اخذ يفعل فعلا سلبيا في استلاب بريق الانعتاق من عيون العراقيين الذين ينتظرون تجلي اوضاع سياسية يكونون قادرين على ادراكها واستيعابها دون جهد كبير، هذا الالتباس في دور الائتلاف في الواقع السياسي العراقي المعقد اضعف دور الاحزاب والقوى السياسية في ساحة وميدان العمل الجماهيري وادى بشكل ملموس الى توفير فسحة ليست صغيرة للقوى المعارضة للتعبيرات الديمقراطية الجارية في ان توزع وتقسم عملها على مناطق مقفلة واخرى تتسلل اليها ليلا.

ونعتقد، كما يعتقد غيرنا، بان وضع مشروع الاعمار السياسي، كما نميل الى وصفه، يشكل صعوبة اكبر من عملية اعادة الاعمار في المرتكزات العمرانية او الخدمية، تهرباً من موضوع يشكل احد ركني نجاح التجربة الديمقراطية الفتية في العراق هو القطاع السياسي ومادته الاولية، القوة البشرية المؤهلة والمنسجمة تأريخيا مع المرحلة الحرجة الدقيقة الراهنة وما تعنيه من توصيف دقيق للنخبة السياسية التي تجمع بين التجارب النضالية في العمل السياسي والجماهيري وقدرات معرفية تتطلبها ادوات تحليل لواقع العراق التعددي المتميز بخصائصه الفريدة.

حديث المصالحة
الحاجة الى بيريسترويكا عراقية

نصيف جاسم

وضع الشعب العراقي قياداته السياسية على محك الاختبار العملي حين تحدى ارهاب مدمني القتل المجاني من بقايا القرون الوسطى وغيرهم بملحمة الانتخابات التي كانت هي الاخرى تختلف عن مثيلاتها في جميع انحاء العالم باجوائها وكيفية اجرائها وعدد المرشحين ونسبة المشاركة واحتمالية الاخطار.

ولكي تكون القيادات السياسية بمستوى الحدث، دعت الاطراف السياسية التي يتوقع فوزها الى اشراك جميع فصائل ومكونات الشعب العراقي كالعملية السياسية وضرورة اجراء مصالحة وطنية شاملة، وهو امر يستوجب حدوثه ارتقاء الاطراف الاخرى الى مستوى المسؤولية التاريخية، وان كانت المرحلة تستوجب (المصارحة) وليس المصالحة، لان مكونات الشعب العراقي ليست على عداء مع بعضها يستلزم معه قيام (مصالحة) وهذا ما اثبتته الايام والاحداث رغم محاولات البعض من عديمي الخبرة تجيير العمليات ا لاجرامية التي يتعرض لها المدنيون الابرياء لصالحهم و الايحاء بانها من فعل جماعات عراقية تشعر بالتغييب المتعمد لها، وهنا، يأتي دور (المعارضة)، التي تقتضي شروطها التكلم بلغة الرياضيات وليست باللغة السياسية التي قد تفرغ عملية (المصارحة) من محتواها، وبالتالي من نتائجها المتوخاة، والحاجة الى الكلام بلغة (١+١=٢) هي الحاجة الى ايجاد اقصر الطرق للوصول الى النتيجة المتوخاة، فالحديث عن (المصارحة) يقتضي الاجابة على جملة اسئلة وبلغة الرياضيات ايضا . افرزتها المرحلة السابقة انتهاء بالانتخابات، منها مثلا:

❖ هل ان الطرف (س) (مع) أم (ضد) مبدأ سيادة القانون، فاذا كان (مع) فعليه القيام بالخطوات (١ ،٢،...)، واذا كان (ضد)، يطبق بحقه الاجراء (ص).

❖ هل ان الطرف (س) (مع) أم (ضد) وحدة العراق، فاذا كان (مع) فهو بالتالي (ضد) التعصب العرقي او الطائفي او الحزبي. واذا كان (ضد) فهو (مع) كلما سبق.

❖ هل ان (س) (مع) أم (ضد) الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة. فاذا كان (مع) فعليه القيام بالخطوات (١ ،٢ ،٣،..) واذا كان (ضد) فهو (ضد) ارادة الشعب العراقي التي عبر عنها بالانتخابات.

وقبل كل ذلك ينبغي الوقوف امام جملة من الحقائق عن الوضع العراقي وفهمها وايجاد الصيغ المثلى للتعامل معها ضمن عملية (المصارحة) المفترضة، منها:

❖ ان الاولويات العراقية تختلف عن اولويات السياسة الاميركية في العراق. واختلاف الاولويات هذا اوجد وساعد في استمرار بعض المشاكل، منها مثلا مشكلة الارهاب

الدولي القادم من وراء الحدود، فقد ترغب الولايات المتحدة باستمرار تدفق الارهابيين الى العراق بغية القضاء عليهم فيما تعتبره ساحة عمليات عسكرية متقدمة، بينما يسعى العراقيون لحماية امنهم بعمل كل ما من شأنه ابقاء هؤلاء الارهابيين خارج الحدود، وهذا يتطلب خلق اجهزة امنية قادرة على اختراق مفاصل الجماعات المسلحة اولا وحماية الحدود ثانيا. ولهذا شلت يد الحكومة المؤقتة في القضاء على الجماعات المسلحة. فلا المبالغ التي وعد العراق بها قد وصلت، وكان يمكن ان يحل وصولها بعض الاشكالات الاجتماعية والاقتصادية في معالجة المشاكل الامنية. وبالطبع لم تقم القوات الاميركية بواجبها الذي نصت عليه مقررات الامم المتحدة فيما يتعلق بمسؤولياتها في حفظ الامن في العراق لان ذلك يتناقض مع اولوياتها.

❖ حدث خلال الاشهر التي سبقت الانتخابات الكثير من المجاملات السياسية مع اطراف محلية واقليمية غذت وقادت احيانا العمليات المسلحة في العراق، قد اعطيت هذه الاطراف وزن واهتمام اكثر مما اعطي العراق وامنه. ولم تتم في اكثر الاحيان تسمية الاشياء باسمائها الحقيقية، ولم يظهر رجال الحكومة وحدة في الموقف ازاء مثل هذه الاطراف، بل اظهروا . مع الاسف . اختلافات سلبية بغية الحصول على رضا وتأييد بعض مكونات الشارع العراقي. وبالنتيجة انسحبت النخب السياسية لمستوى الشارع ولم ترتق بالشارع العراقي الى مستوى رؤيتها للامور، وقد حدث مثل هذا الامر في عملية النجف وعملية الفلوجة وغيرها كثير.

❖ لم يتم اطلاع المواطن على حقيقة وحجم المشاكل التي يعاني منها البلد وحجم الدمار الذي لحق به. وقد استخدمت بعض المشاكل والوعود بالحلول السريعة طريقة لكسب ود المواطن البسيط مثل مشكلة الكهرباء التي ادت باحد قادة الاحزاب العراقية الحديثة الى ان يجعلها احد اهداف الحزب، كما لم تتم ملاحقة قتلة ومختطفي المدنيين العراقيين كما يحدث في حالة المدنيين من جنسيات اخرى مما تم استغلاله من قبل بعض الاطراف لاثارة حفيظة البعض ضد الحكومة وكل ما تمثله ويمثلها.

❖ مازالت المحسوبية والمنسوبية في عدد من الوزارات ومازال الفساد الاداري يكبل قدرات المجتمع في النهوض. وقد كان لنظام المحاصصة في الوزارات اثره السلبي في عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق العناصر الفاسدة في بعض الوزارات بداعي الحرص على عدم استشارة هذا الطرف او ذاك. ولم تعط (مفوضية النزاهة) السلطة القانونية اللازمة للقيام بعملها على اكمل وجه، كما لم تتم مشاركة الجانب العراقي في التحقيقات في الخارج فيما يتعلق بالتصرف بالاموال العراقية مثل فضيحة النفط مقابل الغذاء ومتابعة الاموال العراقية في البنوك الاجنبية، ولم تسع الاطراف العراقية ذات العلاقة لاشراك عراقيين في هذه التحقيقات.

ان ما ذكر انفا هو بعض ما تحتاجه عملية (المصارحة) باتجاه (بريسترويكا) عراقية للمكاشفة واعادة البناء وفق اسس علمية تتسم بالشفافية والعقلانية في التعامل مع متطلبات المرحلة.

رسالة إلى حكومة لم تتشكل بعد
الصدق لا يدخل قصور الملوك

عامر القيسي

الامثال تضرب ولا تقاس ، كما يقال، وعنوان المقالة ، وان لم يكن مثلاً، الا ان حكمته ترقيه إلى مستوى المثل الحكيم، وهو ، في كل الاحوال، مقتبس من كلام طيب الثرى عبد الرحمن الكواكبي. ويمكن استبدال مفردة (الملك) بالوزير مثلاً أو (الرئيس) أو (رئيس الوزراء) ان شئت.

لقد خضنا منذ سقوط الصنم إلى هذه اللحظة، ثلاث تجارب سلطوية : سلطة الائتلاف بقيادة الثنائي كارنر وبرايمر، وسلطة مجلس الحكم بقيادة الـ(٢٥) التناوبية، وسلطة التوافق المؤقتة برئاسة الدكتور اياد علاوي.

هذه التجارب الثلاث سجلت ، في حصادها، قصورا واضحاً في حلحلة الكثير من الازمات والمشكلات التي كان يعاني منها المواطن العراقي ولايزال. وان كان يدرك هذا المواطن ان معظم هذه الازمات، ان لم تكن كلها، مرحلة من المرحلة المبادة السابقة. ولا ينكر المواطن نفسه بعض الانجازات التي تحققت. والاخطر في موضوع الازمات انها كانت تدخل في تفصيلات المواطن الحياتية ، هذه الازمات التي احبطت الكثير من احلامه وتطلعاته وتصوراته التي بناها بعد سقوط نظام صدام، ومن تجربتنا على ثلاثة اساليب للقيادة نود ان نوجه هذه الرسالة إلى الحكومة القادمة.

الدوائر المغلقة!

في هذه الرسالة الموجهة إلى حكومة لم تتشكل بعد، نحاول ان نؤشر أخطر اداء اداري "تمتعت" به ثلاثة اساليب قيادية سابقة، وهو اداء اتسم باللاشفافية، باتخاذ القرارات عن بعد باعتماد الية عمل تقوم اساسا على دوائر متراكبة مغلقة، تبدأ من مكتب الوزير، ولا احد يعرف إلى اين تنتهي، لكن محصلة عمل هذه الدوائرالشللية، انها خلقت جداراً من اوهام الانجازات التي كانت توضع صباح كل يوم امام مكتب الوزير المختص ليرتشف قهوته بكل ارتياح ويوقع فواتير المكافآت لاعمال وهمية أو غير منجزة في أفضل الاحوال، وقد خلقت أيضاً جداراً اخر بين ضخامة السلبيات وسوء معالجتها وبين وصولها إلى مكتب الوزير، حتى وصل الامر إلى ان يوقع احد الوزراء عقودا متنوعة ، غير مطابقة لاية اشتراطات قانونية أو فنية، وهي حالات اكتشفتها لجان التفتيش ومفوضية النزاهة، ويوقع وزير اخر على صرف مبالغ ضخمة لمشاريع نفذت عام ٢٠٠١ وقدمت كشوفاتها باعتبارها منجزة عام ٢٠٠٤! وحالة اخرى لوزير لا يعلم ما يجري في استعلامات وزارته! واخر لم يزر اية مؤسسة من مؤسسات وزارته، ذلك انه متاكد من ان كل شيء يسير على ما يرام ، في الوقت الذي كان التخبط والفساد الاداري السمة المميزة لاداء هذه المؤسسات. ووزير اخر لا يعرف ان منتجات وزارته تسرق وتباع من منتسبي وزارة اخرى، حتى سلطت الصحافة الضوء على هذه القضية، ليحرك مكتبه الصحفي نفسه ويؤكد، في توضيح له، ان هذه الوزارة تتابع هذه القضية عن كثب وترقب!! واخر يناشد مؤسساته من باريس ولندن وواشنطن بالعمل الجاد من اجل معالجة احدى ازمات وزارته ، وياتيه الجواب بعد ساعات ، بان على السيد الوزير ان يواصل رحلته، وينام ملء جفنيه من دون ان يشغل باله بالازمة، لانها تحت السيطرة،! ووزير اخر يندهش عندما يسمع بان المفصولين السياسيين المعادين إلى وزارته بلا رواتب ، وان اعضاء الفرق والشعب البعثية قد عادوا في لمح البصر إلى مناصبهم وصرفت لهم رواتبهم مع مخصصات خطورة ! ووزير اخر أيضاً يقف الصحفيون على ابواب مكتبه الاعلامي أو الصحفي، أكثر من مرة على امل اللقاء به والحصول منه على تصريح يتيم ، لكنهم يعودون بالمزيد من الوعود.

ماذا نذكر بعد؟

قالت امراة عراقية من مهجرها في السويد، في اتصال هاتفي لها مع فضائية الفيحاء ان الصبر نفسه ، يخجل من صبر العراقيين . نعم ايتها العراقية الجليلة، يخجل وبامتياز عال، لسبب بسيط، هو اننا شعب نتعلق دائما بالامل ونلمح ضوءاً من أي نفق مظلم، الم يقل شاعرنا العربي: ما اضيق العيش لولا فسحة الامل.

ساعة واحدة في الشارع

القادمون إلى كراسي الوزارات ليسوا من كوكب عطارد ولا زحل، بكل تاكيد هم شهود على عمق المأساة وعمق الازمات، وهم قادمون بلا ضوء اخضر من برايمر أو الادارة الأمريكية، ولا ضمن اختراع المحاصصة ، ولا على عكازة التوافقات العرجاء. هم قادمون وتحت عباءتهم صناديق الاقتراع وعليهم ان يدركوا جيداً ان هذه الصناديق -عاجلا ام اجلا- مرشحة لان تذهب إلى عباءة اخرى، هذه هي مهارة اللعبة الديمقراطية التي تدهشنا فعلا، ونحن نمارسها للمرة الاولى منذ ان ذقنا طعم السياسة ومرارتها.

لكل ذلك ولغيره ، أتوجه بهذه الرسالة إلى القادمين الجدد، المسلحين بالشرعية الشعبية، هذه الشرعية التي قدمها لهم الشعب العراقي، وليس على الطريقة البريطانية أو الفرنسية، عندما يذهب الناخب، في يمينه قنينة بيرة ويساره يحيط بخصر صديقته، لقد قدم الشعب العراقي هذه الشرعية على طبق من دم وضحايا ودموع، قدمها بشجاعة من النادر، ان يقدمها شعب اخر، والدليل ان انظار العالم كله ، الاعداء والاصدقاء، كانت شاخصة إلى صباح الأحد الكانوني البهيج، الاعداء والاصدقاء كانوا يحضرون حلوى الاحتفال ، الاعداء للشماتة والاصدقاء للابتهاج، ولم يخذل شعبنا اصدقاءه، بل ادهشهم ، بان تجاوز كل تصورات النخب السياسية والفكرية ونتائج الاستبيانات وكل توقعات القوى والاحزاب والكتل السياسية العراقية المتضلعة بالشان العراقي.

مثل هذا الشعب، ايها السادة االقادمون إلى كراسي الوزارات، يستحق الكثير، يستحق وبكل جدارة، ان يترك الوزير مكتبه ويتخلص من مراسلات وكتب لا جدوى منها غير ان لها القدرة السحرية على اخفاء الحقيقة، عليه ان يفك قيود الدوائر المغلقة، وينزل بشكل يومي إلى الشارع، ليكن هذا شعاراً يضعه الوزير خلف مكتبه: (ساعة واحدة في الشارع).

ماذا يحصل مثلا لو ان وزير النفط زار محطات تعبئة الوقود واطلع على ما يجري فيها، وسال المواطن وصاحب المحطة ليعرف الحقيقة كاملة؟ ووزير الكهرباء مثلا، ماذا يحصل لو انه زار البيوت العراقية ليتاكد بنفسه من عدم عدالة توزيع التيار الكهربائي وعاد إلى مكتبه وفي جعبته حقيقة ما يجري؟ وليخصص مثلا، وزير التربية ، هذه الساعة الميدانية ويذهب إلى المدارس ليكتشف مثلا أيضاً ، الفرق بين المبالغ الذهبية التي صرفت للترميم وواقع الترميم نفسه، ويدخل سيادته، إلى الصفوف الدراسية ويتعرف عن قرب، على طبيعة سير العملية التربوية والتعليمية؟

ويتجول وزير البلديات أو امين عاصمة بغداد . وهو برتبة وزير- في ازقة بغداد الشعبية وحزامها البائس ، ويسأل ويعرف ويكتشف الحقيقة، خارج اطار (فعلنا ، وعلمنا، ونفذنا)، وليذهب وزير الداخلية، أيضاً إلى مراكز الشرطة، ويسأل الموقوفين عما يتعرضون له من ابتزازات ويتعرف على حجم الرشاوى ويقرأ محاضر التحقيق، ليتاكد بنفسه كيف يتحول الحق إلى باطل والباطل إلى حق. وماذا يحدث لو ان وزير المواصلات طرق ابواب بعض الدور ليسال فقط عن المبلغ الذي يدفعه المواطن، لاكثر من جهة، مقابل اعادة الحياة لهاتفه، ويتاكد أيضاً من استكمال السرقات لشركات (الموبايل) الجديد على حياتنا، ولن ناخذ من وقت وزير التجارة كثيرا، لو كلف نفسه، مثلا ووقف ليشاهد كيف يتعامل بعض وكلاء وزارة التجارة مع المواطنين باشكال متنوعة من السرقة والابتزاز بسعر المواد والوزن.

ولو فعل الشيء نفسه وزير الصحة القادم لاكتشف الكارثة الحقيقية في مستشفيات الوزارة، ليسأل فقط عن الادوية وعن اهمال المرضى حد الموت!!

الوزير الناجح

مثل هذه الامور تنطبق على الوزارات كافة ، ذلك اننا الان لا نعيش مرحلة المواطن المتلقي، اننا في مرحلة، المواطن الذي يطالب بحقه، ليس فقط من خلال الصحف والتظاهرات والنشاطات المطلبية الأخرى، وانما اصبح هذا المواطن، قادرا على ان يطيح باية حكومة واي وزير، مادام امامه صندوق الاقتراع، هناك يتحدد مصير الحكومة والوزراء ومجلس محافظة، وبالتالي على الحكومة القادمة إذا ارادت الاستمرار ان لا تشبع المواطن وعودا وعهوداً وتصريحات ، فقد شبع منها حد التخمة.

ان الوزيرالناجح تتحدث عنه اعماله التي يلمسها المواطن ويحس باثرها الايجابي في حياته اليومية. الوزير الناجح هو الذي يستبق اية ازمة، ويشم رائحتها عن بعد ويهيئ مؤسساته للتعامل معها واستيعابها قبل ان تلقي بظلالها على المواطن. الوزير الناجح هو الذي لا يعمل منفردا، فيهدم ما يبنيه الاخرون ويهدم الاخرون ما يبنيه هو، الوزير الناجح هو الذي يفك عن نفسه اسرا لدوائر التراكبية، التي تحدد له الرؤية ونوعها، فتفقده القدرة على اتخاذ القرار الصحيح، الوزير الناجح هو الذي لا يجلس في مكتبه الا للضرورة ويقضي يومه بين مؤسسات وزارته، الوزير الناجح هو الذي يلغي الزمن في جدول اعماله، ويباشر مهماته بزمن مفتوح، لان المطلوب ان يفعله أكثر مما يتصور أي قادم إلى كرسي الوزارة.

الوزير الناجح يفتح ابوابه للصحافة، لانها عيون مجانية له تضع اصبعها على الجرح دون خوف. بكل صراحة ووضوح، على القادمين الجدد إلى كراسي الوزارات ان يستوعبوا دروس وتجارب من سبقوهم بالرغم من قصر الفترة، وان يبحثوا دائما عن حلول غير تقليدية، حلول للازمات تتناسب وديناميكيتها وقدرتها على فرز النتائج السريعة مع خصوصية الوضع العراقي وتعقيداته وتداخلاته، وان اية حلول جاهزة أو خاملة وفاقدة لعنصر الابتكار سيكون مصيرها الفشل ومصير صاحبها العودة من حيث اتى.

ايها القادمون الجدد، امامكم خراب خلفه صدام، وخراب خلفته، الحروب، وخراب اخر يقوم به (المجاهدون) الجدد، وخراب اخر ينبثق من داخل الوزارات والمؤسسات تحت شعارات العهد الجديد، وخراب اخر يخطط له (الجيران الطيبون) .

امامكم كل هذا، فماذا انتم فاعلون!؟